مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:01 (2023)، ص570-588
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

مسار التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر في إطار مقاربة الحوكمة

The path of national and local development in Algeria within the framework of the approach to governance

محمد حاج قاسي[1]*

[1] جامعة علي لونيسي (البليدة 2)، الجزائر،mohamedhadjkaci.16@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/27 **تاريخ القبول:** 2023/02/02 **تاريخ النشر:** 2023/03/01

مستخلص:

بداية تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الكبير الذي تلعبه الدولة الجزائرية من خلال أداتها التنفيذية، الجماعات المحلية، كفاعل أساسي وشريك رئيسي في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، وذلك بالتركيز على قطاع المرافق العمومية وإعطائه الأولوية قصد النهوض به في مختلف البرامج التنموية المسطرة، لما له من ارتباط وثيق بالحياة اليومية للمواطن.

وعليه توصلنا في دراستنا، أن نجاح أي برنامج تنموي مرهون بمدى قبول المواطن له وانخراطه في مسعاه، ولتحقيق هذا المسعى وجب العمل على استرجاع ثقته في السلطات العمومية من خلال العمل على إرساء أسس متينة للحوكمة، وتحسين مداخيل الجماعات المحلية، وكذا عصرنة وتحديث المرفق العمومي، للوصول إلى تحقيق تنمية وطنية ومحلية شاملة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ الجماعات المحلية؛ التنمية المحلية؛ تحديث المرفق العام.

تصنيفات JEL: G34؛ R50 ؛ R53؛ R58

Abstract:

At the outset, the study aims to highlight the great role played by the Algerian state through its executive tool, the local communities, as a key actor and a major partner in achieving development in its various dimensions, by focusing on the public utilities sector and giving it priority in order to promote it in the various established development programs, because of its link Close to the daily life of the citizen.

Accordingly, we concluded in our study that the success of any development program depends on the extent to which the citizen accepts it and engages in his endeavour. To achieve comprehensive national and local development.

Keywords: Governance; Local groups; Local development; Public service.

JEL Classification : G34 **;** R50 **;** R58 **;** R53.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

لقد اهتمت الدول الحديثة بشكل كبير بموضوع التنمية، والتي غالبا ما تدرجه ضمن صدارة اهتماماتها في مخططاتها وبرامجها التنموية وطنية كانت أم محلية، نظراً إلى الآثار الإيجابية التي تترتّب عليه في جميع مجالات الحياة، وتأثيرها الحساس والمباشر في جميع مناحي حياة أفراد المجتمع، من رعاية صحية والتعليم والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين والتشغيل والتأهب للكوارث، والبنية التحتية، والاقتصاد، وحقوق الإنسان والبيئة...، ولمواكبة الركب حرصت الدولة الجزائرية على إدراج جملة من الإصلاحات الهيكلية التي تصب في اتجاه دعم وتحسين مسار التنمية الشاملة في اطار حوكمة رشيدة، تحقق التناسق والانسجام بين السياسات القطاعية، وتضمن التقاطع مع مخططات وبرامج التنمية على المستوى الوطني والمحلي، والتي يستوجب إعدادها وتنفيذها وفق مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين.

وكقناعة منا، على أنه لا يمكن لأي سياسة تنموية، أن تنجح مالم تكن مبنية على معلومات دقيقة تسمح بصياغة سياسات عمومية، من شأنها تغيير الوضع الاجتماعي وتحسين ظروف معيشة المواطن وتقييم الانعكاسات الناجمة عن السياسة التنموية، وهو ما يتطلب رصدا دقيقا للإمكانيات والنقائص والاحتياجات.

الإشكالية الرئيسية:

- رغم الجهود المبذولة، لماذا لايزال الواقع الميداني يكشف عن العديد من الصعوبات التي تعرقل مبادرات السلطات العمومية في مسار التنمية الوطنية والمحلية المتوازنة والشاملة؟

فرضيات الدراسة:

- إصلاح أنماط تنظيم ومهام وسير المؤسسات العمومية المحلية من منظور اقتصادي من خلال توفير الكادر البشري المؤهل والوسائل المالية والمادية الضرورية لذلك.
- تكريس حق المواطنين في الحصول على المعلومات، وشفافية الإجراءات الإدارية والحماية من التعسف في استخدام السلطة.
- تسريع وتعميم رقمنة وعصرنة النشاط العمومي على المستوى المركزي والمحلي.
- **أهمية الدراسة:** تكمن في إبراز المكانة التي تحتلها مسألة التنمية الشاملة، والتنمية المحلية بالذات كأحد عناصرها، صدارة اهتمامات السلطات العمومية، بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية المقررة في استراتيجيتها، سواء من حيث تقليص الفوارق الجهوية والحفاظ على التماسك الاجتماعي، وكذا من حيث العمل المتواصل على إرساء أسس متينة للحوكمة.

أهداف الدراسة

- توضيح العلاقة بين الحوكمة المحلية والتوجهات الاستراتيجية للتنمية المحلية، وآليات تفعيلها.
- الكشف عن الواقع الميداني لمسار التنمية في الجزائر، مع إبراز أهم الصعوبات التي يواجهها.
- الوقوف على آليات تحسين مداخيل الجماعات المحلية، وأهم مصادر تمويلها.
- عرض إنجازات وزارة الداخلية والجماعات المحلية في مجال عصرنة وتحديث المرافق العمومية.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعريف بمختلف الجوانب المتعلقة بالدراسة، وذلك بالاستناد إلى واقع المعلومات المتوفرة في الكتب والدراسات ومصادر المعلومات الإلكترونية، إلى جانب المنهج الاستقرائي، الذي ينتقل من الجزئية إلى الكلية لاستخلاص النقاط المشتركة بين التنمية الوطنية والمحلية.

1 الإطار النظري للدراسة

1-1 الحوكمة، الحوكمة المحلية:

تمهيد: ظهرت كلمة الحوكمة في عام 1976 في الجريدة الرسمية للحكومة الفيدرالية الأمريكية، لكن الحاجة إلى استخدامها ظهرت في التسعينات عقب الأزمات الاقتصادية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، إذ تعرضت الشركات العملاقة لمشاكل مادية، ما دفعها إلى استخدام قواعد الحوكمة من أجل إنقاذها. (موقع مجرة، 2022)

1-1-1 الحوكمة:

عرفته الأوساط العلمية على أنه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وتطبيق القانون. (سندس، 2006)

2-1-1 الفرق بين الحوكمة والحكومة:

إن محاولة الانتقال بمفهوم الحوكمة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي يسمح بالمقارنة بين مفهومين أي بين مفهوم (الحوكمة والحكومة)، فالحكومة كمفهوم هي سلطة عمومية ما يشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة والتي في ظلها تتخذ القرارات في إطار إداري وقانوني محدد وتستخدم الموارد بطريقة تخضع للمسألة المالية (أم كفاح عباس، 2021)، بينما مفهوم الحوكمة يجعل من مجرد فاعل في صنع القرار إلى جانب فاعلين آخرين يكتسبون بدورهم أهمية بالغة كالشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني، أي أن

الحوكمة تشمل الحكومة بالإضافة إلى هيئات أخرى عامة وخاصة لتحقيق نتائج مرغوبة. (الفهداوي و أثير ، 2008)

2-1 آليات الحوكمة المحلية:

ونعرضها وفق ما حددها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك عبر تحديد ماهية الآليات الأساسية للحوكمة المحلية والتي نبينها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): الآليات الأساسية للحوكمة المحلية

الشفافية	إتاحة تدفق المعلومات حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة، كلها عوامل تسمح بمُسَألة السلطات المحلية.
المشاركة	بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين، من أجل المساهمة في عملية صنع القرار المحلي، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم.
المسألة	انعدام المسألة يؤدي إلى الحد من كفاءة الحكومة في الدعم الإداري والتشغيلي، لهذا يجب أن يخضع صانع القرار في السلطات المحلية لمسألة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، من خلال وضع معايير لقياس أداء المسؤولين المحليين، فضلا عن آليات الرقابة وتقييم أداء القطاع العام الاقتصادي والمالي، وفعالية صياغة السياسات وتنفيذها، ومدى الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد والسيطرة على النفقات.

المصدر: من إعداد الباحث

3-1 التوجهات الاستراتيجية للتنمية المحلية:

ينبغي أن تخرج استراتيجية التنمية المحلية بمخرجات هامة، وينبغي أن تترجم الاستراتيجية إلى خطة (خطط) عمل محددة بوضوح، مع جدول زمني وتعيين من المسئولين عن التنفيذ لها، وماهي الطرق المتبعة للقيام بمساءلة جميع ذوي الشأن.

الجدول رقم (02): المحاور الاستراتيجية للتوجهات للتنمية

المحـــاور	التوجـــهات التنموية
توجهات لتنمية الموارد الطبيعية والبيئية	تشمل دراسة الطبيعة ومحيطها ومكان مواقع الأشياء وارتباطاتها مثل: تخطيط المدن والقرى وأماكن العمل والترفيه والسياحة وسبل المواصلات واستصلاح الأراضي ...الخ.
توجهات التنمية السكانية	وتشمل دراسة جميع النواحي السكانية والبشرية وتشمل (الحجم المطلق، التركيب الهرمي، التوزيع، الكثافات، التركيب الجنسي والاجتماعي، الوضع الصحي والثقافي...)، أي كل ما يتعلق بالمجتمع وكذا القيم والسلوك والعلاقات الاجتماعية لتنمية المجتمع.

توجهات التنمية الاقتصادية	ويشمل دراسة جميع نواحي الاقتصاد (صناعة، سياحة، زراعة، تجارة...)، ووفق متطلبات كل نوع من النشاطات يتم تطوير استراتيجية إنتاجية تضمن دمج مبادئ التنمية المستدامة في برامج التنمية الاقتصادية عبر تنظيم طرق استغلال الموارد الطبيعية، التنمية الزراعية، الصناعة والحرف، دراسات التشييد والبناء، تطوير الأنظمة التجارية والمالية نحو الانفتاح.

المصدر: (الوتار، 2008)

1-4علاقة تفعيل آليات الحوكمة المحلية والتوجهات الاستراتيجية للتنمية المحلية:

من حيث العلاقة: نشأت العلاقة بين مفهوم الحوكمة والتنمية المحلية، لأن الحوكمة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية حقيقية، خصوصا بعد أن تغيرت المفاهيم من التركيز على الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة (شعبان، 2007)، وعلى اعتبار أن مسألة التنمية وأهداف الحوكمة يعتبران المدخل الهام، بل الأرضية الوحيدة المنتظر منها تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي جعل من مطلب الحوكمة في بعده التنموي دعامة أساسية لتقوية مسلسل اللامركزية، وآلية أساسية في النهوض بالدور التنموي للجماعات المحلية. (زين الدين، 2008)

على ضوء ما تقدم لا يمكن أن نتحدث عن حوكمة محلية رشيدة دون تكريس الديمقراطية عن طريق الشفافية، المشاركة، المحاسبة والمسؤولية مع احترام القانون، لذلك فإن غيابها، يكرس وضعا صعب وهو الذي تعرفه الجماعات المحلية والدلائل عليه كثيرة، فكان من اللازم أن تأتي إجراءات وتدابير تعالج هذه الإشكالية، ومن ثم تحقيق التنمية المحلية.

من حيث التفعيل: بات تفعيل الحوكمة يتطلب نظاما من الضوابط والتوازنات في المجتمع للحد من الإجراءات التعسفية الإدارية للسياسيين والموظفين، يقوم على تشجيع حرية التعبير ومشاركة المواطنين، والعمل على تقوية ضمان أولوية العدالة والحق، في حين يشير (بركات و زايدي، 2012).

2 واقع التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر

ورثت الجزائر غداة الاستقلال، بنى اقتصادية متخلفة تتسم بالتفكك والغياب شبه التام للتدفقات بين القطاعات، بالإضافة إلى عدم القدرة على تغطية تكاليف العمال. على سبيل المثال، وعشية الدخول المدرسي أكتوبر 1962 بلغت نسبة العجز في عدد المعلمين 75% في الطور الابتدائي، 90% في الطور المتوسط، ما يقارب 100 % في التعليم العالي. على المستوى الاجتماعي، كانت الوضعية استعجالية، فالبطالة التي ضربت سنة 1958 ما يناهز 270000 شخصا أي ما يعادل 30% من اليد العاملة الحضري، ارتفعت سنتي 1962

و1963 بنسبة 45%، بينما مست شخصين من مجموع ثلاث أشخاص في الأوساط الريفية. ويمكن تلخيص الظروف الاجتماعية والتاريخية للإقلاع في ثلاث نقاط: اللادولة، اللااقتصاد ومجتمع مفكك. (مداخلة السيد: أيمن عبد الرحمان، الوزير الأول، 2022)

من هذا المنطلق، سجلت قضية التنمية الوطنية والمحلية ضمن جدول الأعمال من أجل تدارك هذه الوضعية الكارثية، لهذا سعت الدولة الجزائرية لاستدراك هذا التأخر في التنمية على المستويين الوطني والمحلي من خلال برامج تنموية محفزة وفي جميع القطاعات لتحسين الظروف المعيشية للمواطن، وهو ما تثبته الأرقام الآتية لهذا التطور المنجز:

1-2 واقع التنمية الوطنية:

1-1-2 قطاع التربية: تعزيز الهياكل القاعدية

تجاوزت حضيرة المنشآت القاعدية للتربية الوطنية خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية سنة 2021: من 1599 إلى 583 19 مدرسة ابتدائية وتحضيرية؛ 164 إلى 764 5 مؤسسة للطور المتوسط؛ 50 إلى 547 2 مؤسسة للطور الثانوي؛

- ✓ ارتفاع عدد التلاميذ من 753.840 ليبلغ 350. 561. 9 في الدخول المدرسي 2022/2021.

2-1-2 قطاع التعليم العالي: تحسين ظروف الاستقبال

- ✓ جاوز عدد الجامعات وجامعات التكوين المتواصل من 03 سنة 1962 إلى 54 سنة 2021، 09 مراكز جامعية و46 مدرسة عليا و422 إقامة جامعية.
- ✓ هذا وارتفع عدد الطلبة ليصل 000 696 1 سنة 2021 بينما كان لا يتجاوز 725 3 طالب سنة 1962، و466000 طالب سنة 1999.

3-1-2 قطاع الصحة: تغطية صحية أفضل

- ✓ إلى غاية سنة 2021 تم تسجيل: 631 مؤسسة استشفائية مقابل 83 مؤسسة سنة 1962 من بينها: 283 مؤسسة عمومية استشفائية؛09 مؤسسة استشفائية؛ 273مؤسسة عمومية للصحة الجوارية؛174عيادة متعددة التخصصات؛ 6329قاعة علاج؛ 202 مركز تصفية الدم؛ 434عيادة أمومة جوارية؛ 13مركز لمعالجة السرطان.

4-1-2 قطاع الإعلام والاتصال: نمو وانفتاح على العالم

- ✓ تغطي شبكة الهاتف النقال كافة التراب الوطني بما يزيد عن 700 12 محطة بيانات موزعة على كافة الإقليم، بعدد مشتركين تجاوز 47 مليون مشترك؛
- ✓ بلغ معدل انتشار الهاتف النقال 105% سنة 2021، في حين بلغت شبكة الهاتف الثابت 4.9 مليون سنة 2021، ويبقى الهدف على المدى المتوسط بلوغ 06 مليون خط؛

- ✓ بالنسبة لشبكة الإنترنيت فقد بلغ معدل الانتشار 39% بالنسبة للثابت و90% للمتنقل.

2-1-5 قطاع السكن: حظيرة سكنية في تطور مستمر

تمكنت الجزائر منذ الاستقلال في انجاز حظيرة سكنات وتجهيزات عمومية هامة تجاوزت من 1 948 000 وحدة سكنية سنة 1962 إلى 10 049 702 وحدة سكنية إلى غاية 2020/12/31، و6160 16 وحدة سكنية في طور انجاز بنسبة تعبير قدرت ب 71.94%.

2-1-6 قطاع الموارد المائية: زيادة جلية في نسبة الربط

- ✓ 80 سدا سنة 2021 مقابل 15 سدا سنة 1962؛ 27 محطة تنقية وتحلية المياه؛ 2800 بئر؛
- ✓ 11محطة تحلية مياه البحر مستغلة، 04 في طور الانتهاء و03 تسلم نهاية 2022؛
- ✓ 21 نظاما للتحويلات الكبرى وقنوات الإمداد بين مختلف المناطق الجغرافية للوطن من أجل تعزيز مبادئ المساواة والشمولية في الحصول على المياه، بفضل شبكة تمتد على طول 4000 كم؛
- ✓ ارتفاع معدل الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب من 33% سنة 1970 إلى 98% سنة 2021، وهذا منذ وضع حيز التنفيذ المخطط الوطني للماء بحلول سنة 2035، مما سمح بمضاعفة وتنويع قدرات تجميع وتوزيع المياه لفائدة السكان؛

2-1-7 قطاع الطاقة:

- ✓ نسبة الربط بالطاقة الكهربائية 33% سنة 1962 إلى 85.59% سنة 1998 و98 % سنة 2021؛
- ✓ الربط بالغاز الطبيعي كانت 09% سنة 1962 و29% سنة 2000 لتتجاوز 62% سنة 2021.

2-1-8 قطاع الأشغال العمومية: شبكة طرقات وطنية مكثفة

بلغ طول شبكة الطرقات 867 26 كم منها 419 9 كم من الطرقات الوطنية مع غياب تام لشبكة الطرقات السريعة، في سنة 2021 سمحت الاستثمارات الكبيرة بالوصول إلى 916 129 كم منها 132 1 كم من الطرق السيارة، 874 31 كم من الطرق الوطنية و907 96 كم من الطرقات البلدية الولائية.

2-1-9 قطاع التشغيل: انخفاض معتبر في نسبة البطالة

إن نسبة البطالة في انخفاض مستمر، من نسبة 45% سنة 1962 إلى 28% سنة 1998 لتصل شهر ماي 2021 نسبة 11.4 % من القوة العاملة، على العموم تحصي الجزائر ما مجموع 449,000 .1مليون شخصا يبحث عن عمل. بإمكاننا ملاحظة تباين على مستوى السكان من حيث:

✓ الجنس: معدل البطالة لدى الرجال يقدر ب 9.1%، بينما يبلغ معدل البطالة لدى النساء 20.4 %؛ السن: معدل البطالة لدى الشباب للفئة العمرية (16-24) تجاوز 26.99%؛

✓ الإجازات (الشهادات): 45.8% من البطالين ليس لديهم أي مؤهل أو شهادة، 26.5% حائزون على شهادات التكوين المهني، 27.8% لديهم شهادات جامعية. كما تتمثل القطاعات الرئيسية المشغلة في: البناء والأشغال العمومية 53.3%؛ الإدارة العمومية: 16.1%؛ التجارة: 15.7%؛

الصحة والنشاط الاجتماعي: 14.9%. على العموم، يساهم القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل بنسبة 62.2% بينما يساهم القطاع العام بنسبة 37.8%.

2-2 واقع التنمية المحلية:

لقد أفضى التقييم الشامل الذي تم إجراؤه لمدونة الاستثمار العمومي المسجلة لفائدة الولايات، إلى وجود أكثر من 46.461 عملية تخص مختلف البرامج والقطاعات بغلاف مالي يفوق 7.749 مليار دج، منها: (مداخلة السيد: كمال بلجود، 2021)

✓ 22.397 عملية تم تمويلها في إطار البرامج القطاعية غير ممركزة بمبلغ يقدر 6.697 مليار دج.

✓ 1912 عملية تم تمويلها في إطار صندوقي تنمية الهضاب العليا ومناطق الجنوب بمبلغ 658 مليار دج، و(397) عملية تم تمويلها في إطار الصناديق القطاعية الأخرى بمبلغ 201 مليار دج.

✓ 2175 عملية تم تمويلها في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) بمبلغ يقدر 193مليار دج.

من إجمال هذه البرامج تم إحصاء:

✓ 15.130 عملية منتهية بمبلغ إجمالي يقدر ب 2.104 مليار دج.

✓ 20.667 عملية قيد الإنجاز بمبلغ إجمالي يقدر ب 4148 مليار دج.

✓ 5015 عملية بمبلغ إجمالي يقدر ب 409 مليار دج في انتظار الانطلاق الفعلي في إنجازها.

إلى جانب هذه البرامج الممولة من طرف الدولة، فقد تم التكفل ب 6980 عملية بمبلغ 537 مليار دج، تم تمويلها عن طريق التضامن للجماعات المحلية منها 4266 عملية هي الآن قيد الإنجاز.

تشير هذه المعطيات بما لا يدع مجالا للشك لأهمية الموارد المالية التي تم رصدها لفائدة التنمية، غير أنها تؤكد أيضا على ضرورة رفع ديناميكية العمل على المستوى المطلوب من أجل استكمال المشاريع قيد الإنجاز والعمل على الشروع الفوري في تجسيد العمليات غير المنطلقة،

حيث تم في هذا الإطار وإلى غاية يومنا هذا تعبئة 310 مليار دج، سمحت بالتكفل ب 24000 عملية تعرف تقدما ملحوظا، إذ يعتزم الانتهاء من أكثر من 75% من البرامج الممول عند نهاية سنة 2022.

1-2-2 من حيث الميزانية، فإن جهود الدولة لفائدة الولايات والبلديات، في العشرية الأخيرة على سبيل المثال (2010-2020)، تتمظهر في وضع تراخيص برنامج في حدود 18.753،45 مليار دينار، منها 6.882،72 مليار دينار لفائدة الولايات أي بما يمثل 36،7% من برنامج الاستثمار العام المعتمد من الدولة، تمثل البرامج البلدية للتنمية PCD خلال الفترة 2010-2020 ما مجموعه 877،44 مليار دينار أي بنسبة تمثل 12،8 % من إجمالي الغلاف المالي الموجه لصالح الولايات (مداخلة السيد: كمال بلجود، 2021)، كما أن العمليات التي تم تنفيذها من خلال المخططات التنموية والبرامج الخاصة الاستدراكية أتاحت تدريجيا تسجيل نتائج إيجابية، من حيث تحسين البيئة المعيشية والمشاركة الفعالة للجماعات المحلية في إعداد الأسس المادية الخاصة بها. كل هذه الجهود تهدف إلى تقليل الفوارق الجهوية وتوسيع عملية برمجة التجهيزات لتعويض العجز القطاعي المسجل.

وكقراءة حيادية حول الأظرفة المالية المرصودة من قبل الدولة لتحقيق تنمية محلية متوازنة، والموجهة إلى البرامج القطاعية للتنمية والبرامج البلدية للتنمية، من حيث نطاقها المحلي البحت، أثبتت فعاليتها في مجالات مختلفة، حيث رأينا من خلال الأرقام والإحصائيات الإيجابية المتعلقة بالتوظيف وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، والتي عرضنها سابقا، أنها مكنت من مواجهة الصعوبات المسجلة على المستوى المحلي، ولعبت دور أساسي في ضبط النسيج الاجتماعي في مواجهة مختلف التوترات واحتواء كل الاحتجاجات الشعبية التي ظهرت.

3 الصعوبات والعراقيل التي تواجه التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر:

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في مسار التنمية الوطنية والمحلية، لا يزال الواقع الميداني يكشف عن العديد من الصعوبات التي تعرقل مبادرات السلطات العمومية ونسق التنمية المحلية المتوازنة والشاملة. وعليه، يظهر تشخيص هذا الواقع فيما يلي:

1-3 على المستوى الوطني:

✓ أن الأحداث الاستثنائية مثل: جائحة COVID 19، والكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات وحرائق الغابات)، وندرة المياه، وموجات الحر، قد أثرت بشكل كبير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي ولكنها كشفت أيضًا عن مشاكل وتعقيدات في تسيير التحكم في هذه الأزمات؛

✓ عدم التحكم في إدارة وتنفيذ العمليات التنموية واستمرار الفوارق الاجتماعية والاقتصادية؛

✓ أن اللامركزية لا تزال غير مكتملة ولا تسمح للسلطات المحلية بالحصول على هامش كافي في تسيير أعمالها؛

✓ أن جودة المرافق العمومية تظل دون ما ينتظره المواطنون، وأن تسييرها ما فتأ موسوما بالممارسات البيروقراطية؛

✓ تضارب وعدم فاعلية آليات التمويل المبتكرة (قروض، شراكات بين القطاعين العام والخاص، تمويل تشاركي، إلخ)؛

✓ غياب ثقافة الديمقراطية التشاركية وضعف استراتيجية الاتصال والتعبئة الاجتماعية للفاعلين الإقليميين حول رهانات التنمية الاقليمية؛

✓ الافتقار إلى تنسيق وتوضيح وترشيد أدوات تخطيط التنمية الوطنية؛

✓ ضعف الآلية الإدارية والتنظيمية لتعبئة الموارد وتحسينها على المستوى الوطني من حيث القيادة والتخطيط وإعطاء دفعة ايجابية؛

✓ تفاقم ضعف الحوكمة المحلية بسبب تعدد الفاعلين ذوي الاهتمامات المختلفة، الأمر الذي أدى إلى نقص في التنسيق وعدم فعالية التدخلات.

2-3 على المستوى المحلي:

✓ مشكلة ترتيب أولويات الاحتياجات، نتيجة عدم وجود رؤية متكاملة لتطوير الولايات والبلديات. فمفهوم الأولوية غير متصور بشكل جيد في كثير من الحالات، مما أدى إلى إجراء عمليات لم تحقق دائما النتائج المرجوة.

✓ تنفيذ المشاريع التنموية المحلية في الغالب يتم دون اعتبار للمشاكل الخارجية (من عقار، ومستلزمات الدراسة والإنجاز، وتموينات، وغيرها) - بلا إنضاخ كاف، مما يؤدي إلى إعادة النظر في الأعمال المبرمجة، وتأخير التنفيذ، وإعادة التقييم المالي باستمرار. وهو ما يوضح أهمية المشاريع التي لم يتم إطلاقها والتي هي قيد التنفيذ.

✓ ضعف التأطير على مستوى الجماعات المحلية، يشكل أحد العوامل التي تضعف الدور المهم المنوط بها ضمن سياسات التنمية المحلية؛

✓ إن ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة للجماعات المحلية، فتح المجال أمام تدخل الأجهزة الحكومية في تمويل برامج التنمية المحلية مما كرس مركزية تسييرها، بدل اللامركزية التي تنادي بها قوانين الإصلاح الجديدة. (بن علي و مهاوات، 2019)

✓ مواجهة تسيير الطرق والتزويد بمياه الشرب والتطهير والإنارة العمومية مشاكل ميزانية من حيث صيانتها وتصليحها.

✓ بقاء فعالية بعض الاستثمارات على المستوى المحلي غير كافية نظرا لمشاكل في التسيير وفي تأطير التجهيزات الجماعية مثل غرف العلاج والملحقات الإدارية والاجتماعية والمراكز الثقافية.....

✓ مواجهة تسيير الطرق والتزويد بمياه الشرب والتطهير والإنارة العمومية مشاكل ميزانية من حيث صيانتها وتصليحها.

✓ وجود مظاهر للتبذير والتكاليف الباهظة لتسيير المرافق العمومية المحلية؛

✓ اعتياد البلديات على تلقي المساعدة، وعدم منح الأولوية لخلق مصادر الثروة التي من شأنها أن تساهم في تحمل مسؤولية رسم مستقبلها والحل الدائم لمشاكلها، فضلا عن الضعف الشديد للموارد البلدية الخاصة، وبالتالي الاعتماد القوي على البيئة الاقتصادية المحلية وتدخل الدولة.

✓ تشكل أزمة المالية المحلية مصدر قلق في ظل الظروف الصعبة التي تتسم بالضغط على المالية العمومية للبلاد، وهو ما يفسر اللجوء المتكرر إلى صندوق الضمان والتضامن، المطلوب على نطاق واسع لمنح الإعانات المالية الاستثنائية التي تهدف على وجه الخصوص إلى تمويل العجز في ميزانية التسيير على حساب نشاطات التنمية المحلية؛

✓ ثقل التجمعات الحضرية الكبيرة، وعلى الرغم من الاستثمارات الهائلة في مجال إنشاء الأنشطة، وإنجاز البنى التحتية، وبناء السكنات والمرافق الجماعية، فإن المدن والمراكز ة الكبيرة، لم تتمكن من التوفيق بين النمو السكاني والحضري ونوعية الحياة التي تنتظرها الساكنة.

4 آليات تحسين مداخيل الجماعات المحلية

في الواقع، تتطلب المحافظة على التوازنات المالية المحلية أن تفتح ورشات إصلاح جديدة، مع اعتماد مقاربة جديدة تسمح بمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية للمنتخبين المحليين، لاسيما فيما يتعلق بالتنمية المحلية، لهذا الغرض، يجب أن تخص ورشات الإصلاح، الجانب المتعلق بإصلاح الجباية المحلية، التضامن ما بين الجماعات المحلية، تطوير مردودية إيرادات الأملاك المحلية وتلك المرتبطة بمراجعة مسار النفقات المحلية.

4-1 الجباية المحلية:

تعد الجباية المحلية أحد آليات تحسين مداخل الجماعات المحلية، وذلك لاسيما من خلال تكريس مبدأ اللامركزية الذي أدى إلى ظهور فوارق في الأعباء الضرورية للتكفل بالمرافق العمومية عامة والمرافق العمومية المحلية على وجه الخصوص، إذ لوحظ أن هذه التباينات ناتجة أساسا عن الفوارق المرتبطة بالعوامل الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية والجغرافية. وعليه، فقد عرف مستوى الإيرادات الجبائية الموجهة سواء للبلديات، أو الولايات أو إلى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، تطورا إيجابيا يقدر ب 165.8 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، ليبلغ مستوى الإيرادات المحصلة في 2020 ما يفوق 420 مليار دينار (458 مليار/دج خلال2019)، خارج إعانات الدولة، أي بمعدل زيادة سنوي متوسط قدره 6% خلال العشرية المنصرمة. إلا أن هذا التطور الإيجابي الإجمالي، غير موزع بصفة متساوية بين مختلف البلديات والولايات وهذا نظر ا للاختلاف الموجود في الإمكانيات المتاحة لها.

وعليه فإن ضمان تمويل الميزانية المحلية بإيرادات دائمة أمر أساسي، والتي تكون أقل تأثرا بالعوامل الاقتصادية. لذلك، فإن إصلاح الرسوم المفروضة على العقار هي بمثابة بديل ضروري لضمان التمويل المستقر للبلديات. كما يتضمن إصلاح الجباية المحلية إعادة النظر في رسوم أخرى، كالرسم السياحي ورسم رفع النفايات المنزلية، وكذا تنويع قنوات دفع الرسوم المحلية (الحسابات البريدية، الاقتطاع الآلي من الحسابات البنكية، إلخ)، وتعزيز الجانب المتعلق بالتحصيل، وتطوير طرق التواصل مع المواطنين حول الغرض من دفع الرسوم المحلية المطلوبة، وإبراز دورها في تحسين الخدمات العمومية المحلية المقدمة لهم. كما أضحى من الضروري تعزيز الجانب المتعلق بالخدمات المتلقات مقابل دفع الرسوم، وذلك من أجل امتثال ضريبي أمثل.

2-4 أملاك الجماعات المحلية:

ويتعلق الأمر بإصلاح الجباية المحلية بالأملاك المحلية، حيث أن مساهمتها المنخفضة في تدعيم الميزانيات المحلية تستوجب التفكير في إيجاد حلول أخرى تسمح لهذا الصنف من الموارد من التموضع الجيد في هيكل الموارد المالية المحلية. وفي هذا الإطار، قامت مصالح الأملاك الوطنية ومسح الأراضي بإعداد المسح العام الذي سمح بتغطية نسبة معتبرة من العقار على مستوى بلديات الوطن، حيث مس ما يفوق 16 مليون هكتار في المناطق الريفية، وما يقارب 500 ألف هكتار في المناطق الحضرية، وهو ما سيسمح برفع نسبة تحصيل الرسم العقاري

الموجه حصريا للبلديات. إن تثمين أملاك الجماعات المحلية سيسمح بالحصول على الإيرادات اللازمة لصيانتها وتجديدها، والمساهمة في تغطية النفقات الأخرى.

3-4 النفقات المحلية:

لقد لوحظ في الواقع الحالي تطور غير متناسب للنفقات المحلية مقارنة بالموارد المالية المحلية، فوتيرة النفقات متزايدة مقارنة بوتيرة الإيرادات، مما أدى إلى اختلال موازناتي هيكلي دائم للميزانيات المحلية، اختلال لا يمكن تغطيته أو التحكم فيه، إلا من خلال مساهمات خارجية تتشكل من إعانات الدولة وإعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

5 عصرنة وتحديث المرفق العمومي في إطار حكامة محلية:

من أجل التكفل باحتياجات المواطنين، تعمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية على اعتماد مقاربة حوكمة محلية إدارية حديثة، ترتكز على الشفافية، الفعالية والنجاعة، وذلك بإنجاز عدة مشاريع تنموية هامة في مجال رقمنة وعصرنة النشاط العمومي خاصة في مجال الإدارة العامة من خلال:

1-5 التجريد المادي للحالة المدنية: انشاء سجل وطني الكتروني للحالة المدنية

بموجب القانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970 المتعلق بالحالة المدنية، تمّ إنشاء السجل الوطني الالكتروني للحالة المدنية من خلال:

✓ رقمنة ثلاثة سجلات: (الميلاد، الزواج والوفيات) وربطه عن طريق شبكة مؤمنة بكل البلديات والملحقات الإدارية؛ أكثر من 100 مليون عقد، حالة مدنية، تم رقمنته وإدراجه في السجل الوطني الإلكتروني للحالة المدنية؛ أتاح هذا النظام للمواطن الجزائري إمكانية الحصول على وثائق الحالة المدنية الخاصة به: من أي بلدية، وعبر الانترنت (24ساعة وكل أيام الأسبوع)؛

✓ سجّل هذا النظام **أكثر من 10 مليون** معاينة من طرف مختلف المؤسسات.

2-5 إحداث رقم التعريف الوطني :(NIN)رقم وحيد خاص بكل مواطن جزائري

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-210 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 المتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، والذي استُحدث وأُدمج في السجل الوطني الالكتروني للحالة المدنية وأُدرج أيضا في الوثائق البيو مترية الإلكترونية للهوية التنقل والسفر. وتعمل حاليا وزارة الداخلية، بالتنسيق مع القطاعات الأخرى، على تعميم استخدام رقم التعريف الوطني من طرف جميع المؤسسات والإدارات وهيئات الدولة وتوسيع منحه ليشمل الأشخاص المعنوية.

3-5 السندات والوثائق المؤمنة:

أطلقت وزارة الداخلية مشروع بالغ الأهمية يهدف إلى عصرنة وتأمين كل سندات ووثائق الهوية والسفر وذلك باستعمال أحدث التكنولوجيات في هذا المجال: -جواز السفر الالكتروني البيو متري في سنة 2012؛ - بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية في سنة 2016؛ - رخصة السياقة الالكترونية البيو مترية في سنة 2018.

41.672.193 مليون سند ووثيقة مؤمنة تم إصدارها وتسليمها للمواطنين منذ انطلاق هذه العملية ليومنا هذا.

ونرى أنه، ومن خلال السجل الوطني للحالة المدنية، والذي يحتوي على الهوية الرسمية لكل مواطن جزائري، والموثقة ببطاقة التعريف الوطنية البيو مترية الإلكترونية عالية التأمين والحاملة لرقم التعريف الوطني، نجحت الجزائر إلى حد ما في وضع نظام للتعريف والتصديق، يتميز بالقوة والمصداقية والتأمين، **حيث أنّ هذا النظام يشكل ا لقاعدة الأساسية والضرورية لتطوير الإدارة الإلكترونية الجزائرية.** كما أن الغلاف المالي المخصص من طرف السلطات العمومية لمشاريع العصرنة والرقمنة مقدر بـ 30.253.342.728,94 دج. وعليه فإن العمل جاري بالتنسيق مع جميع القطاعات والهيئات العمومية والخاصة من أجل تعميم استغلال هذا النظام الوطني التعريفي وكذا الاستفادة من كل وظائفه، بهدف تسهيل وتأمين ولوج المواطنين لمختلف الخدمات الالكترونية.

4-5 انشاء سجل تحسين الخدمة العمومية الجوارية:

في إطار تبسيط الإجراءات من خلال تطوير ووضع خدمات عبر الانترنت وتقريب الإدارة من المواطن ومحاربة البيروقراطية، تعمل الجماعات المحلية على الاستبدال التدريجي لكل التفاعلات المباشرة التي تربط بين الإدارة ومستخدميها بخدمات الكترونية، نذكر منها:

- ✓ طلبات التسجيل الخاصة بإنشاء الجمعيات البلدية ولجان الأحياء؛
- ✓ طلبات شهادات الميلاد 12 لفائدة المواطنين المقيمين في الخارج؛
- ✓ طلبات بطاقات التعريف الوطنية البيو مترية ومتابعة طلبات الوثائق المؤمنة؛
- ✓ قراءة آلية لبطاقة التعريف الوطنية الالكترونية والبيو مترية؛
- ✓ تحميل صور مطابقة للمعايير الدولية عبر الانترنت؛
- ✓ طلب شهادة الكفاءة لرخصة السياقة لصالح جاليتنا الجزائرية المقيمة بالخارج؛
- ✓ التسجيل في القرعة الخاصة بالحج؛
- ✓ منصة رقمية خاصة بإصدار عقود ووثائق الحالة المدنية: ميلاد، زواج، ووفاة؛

✓ الشباك عن بعد: يسمح للمواطنين بتقديم ملفاتهم عن طريق الانترنت لمصالح الإدارة المركزية، الولايات، الدوائر والبلديات، أكثر من 50 ملف إداري يمس عدة جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن؛

✓ "نشكي "منصة الكترونية تسمح للمواطنين والمتعاملين بتقديم عرائض وشكاوى الكترونية، موجهة لمختلف مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية عبر الانترنت.

5-5 تعزيز القدرات التسييرية وتطوير آلياتها والمساعدة على اتخاذ القرار:

حاليا، يتم انجاز مشروع هام من طرف الحكومة الجزائرية يهدف إلى وضع تحت تصرف جميع صناع القرار على كل المستويات (بلديات، دائرات، ولايات، إدارة مركزية)، أنظمة معلوماتية خاصة بالتسيير تساعد على اتخاذ القرار. هاته الأنظمة تعني مجمل مجالات الأنشطة المتعلقة بقطاع الداخلية والجماعات الإقليمية.

6 مشروع المرجع الوطني للعنونة (RNA):

في سياق يتسم بالدور الاقتصادي المنوط بالجماعات المحلية ومتطلبات التنموية، تعتبر المنصة الرقمية للمرجع الوطني للعنونة (RNA)، محددا جغرافيا، في استغلال بيانات العنونة وجعلها إطارا مرجعيا في تسيير مختلف المرافق العمومية على المستوى المحلي، اعتماد على أدوات حديثة في التكيف مع خصوصيات كل إقليم، بتوظيف لوحات قيادة وتطبيقات رقمية لها صلة بتكنولوجيا التحديد الجغرافي للمواقع والأماكن. إذن فالعملية المتعلقة بالمرحلة التجريبية لمشروع المرجع الوطني للعنونة (RNA)، والتي تعمل على تحديد مجال الفضاءات الآهلة، بما يقتضيه أحكام المادة 120 من القانون رقم 11-10 والمتعلق بالبلدية، كان موضوع العديد من الإجراءات والتدابير التي تم تكريسها، لاسيما بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-01، المؤرخ في 05 جانفي 2014 والمحدد لكيفيات تسمية المؤسسات والأماكن والمباني العمومية أو إعادة تسميتها.

على ضوء ذلك، تم تسطير أهداف المشروع، خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 19 ماي 2014، بمشاركة الأمناء العامون للدوائر الوزارية المعنية، وذلك ما سمح بوضع مخطط عمل محدد الآجال والأبعاد، وفق مقاربة قطاعية منسقة، أسفرت عن تنصيب اللجنة الوطنية للعنونة، بتاريخ 28 أكتوبر2017، بإشراك جميع القطاعات والمؤسسات والهيئات المختصة. لذلك، تم تسليط الضوء على ثلاث (03) مراحل رئيسية:

مرحلة التسمية: تتمثل في منح تسميات للأماكن والمباني والمؤسسات العمومية؛

مرحلة الترقيم: تتمثل في منح أرقام لمداخل البنايات والسكنات؛

مرحلة الرقمنة: تتمثل في تصميم دعائم تقنية للمعالجة الرقمية لقواعد بيانات ا لعنونة وتحديدها الجيو- مكاني؛

وعملا ببنود اتفاقية الشراكة ساري العمل بها، منذ شهر مارس من سنة 2021، والتي تتعلق بإنجاز المرحلة التجريبية لمشروع المرجع الوطني للعنونة (RNA)، على مستوى البلديات النموذجية لولاية وهران، يتعلق الأمر ب: وهران، بئر الجير أرزيو، السانية وعين الترك، قررت اللجنة الوطنية للعنونة تنظيم ورشة تقييمية، لاستعراض مخرجات هذه المرحلة التجريبية **وأهم نتائجها**، والتي تتمثل فيما يأتي ذكره: (السيدة: مديرة الحكامة لولاية تلمسان، 2022)

- ✓ إنتاج أزيد من (100.000) عنوان رسمي، موحد وقابل للتحديد الجيو-مكاني، من قبل الخلية العملياتية التي تم تنصيبها على مستوى ولاية وهران؛
- ✓ المنصة الرقمية للمرجع الوطني للعنونة، المخصصة لرقمنة قواعد بيانات العنونة، والتي تم تطويرها من قبل مركز التقنيات الفضائية بأرزيو، التابع للوكالة الفضائية الجزائرية (ASAL)؛

كما تم توحيد تسيير واستغلال بيانات العنونة، وفق مقاييس معتمدة، يتعلق الأمر ب:

- ✓ الدليل الإجرائي لعملية العنونة المعتمد، كمواصفة جزائرية (Norme Algérienne)، تم إعداده والمصادقة عليه من قبل اللجنة الوطنية للعنونة، بالتنسيق مع المجلس الوطني للإعلام الجغرافي؛ دفتر المواصفات التقنية (C.P.T)؛ النموذج التصويري لبيانات العنونة (M.C.D.A) ؛
- ✓ لوحة قيادة رقمية لمتابعة وتقييم عملية تسمية الشوارع الأماكن والمباني العمومية، وترقيم مداخل البنايات ودليل استخدامها؛
- ✓ كما تم تقديم بعض نماذج تطبيقات معلوماتية تستند أساسا على العنوان الرسمي والموحد، تخص الآتي: تطبيقة لعرض الخرائط والبحث عن العناوين باستخدام المرجع الوطني للعنونة؛
- ✓ تطبيقة لتسهيل التعرف على الأماكن بواسطة العناوين؛
- ✓ تطبيقة لتسيير ومتابعة المشاريع المقيدة لاسيما بعنوان مناطق الظل؛
- ✓ استخدام برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية (SIG)، استنادا على استغلال الخرائط الموضوعاتية، بحسب أولويات واحتياجات الجماعات المحلية؛
- ✓ أدوات تشخيص المؤهلات السوسيو-اقتصادية للجماعات المحلية وتحليل وتقييم أنشطتها، بناء على مؤشرات نوعية وكمية؛ تطبيقة معلوماتية لتوجيه المتدخلين في حالة الطوارئ؛

وعليه نرى أن عملية العنونة أداة تسيير مبتكرة، من شأنها الإسهام في وضع حكامة محلية قائمة على معايير عالمية، من خلال استغلال بيانات العنونة التي تنتجها البلديات، وذلك

عبر لوحات قيادة للمتابعة والتسيير وكذا تطبيقات تفاعلية، وهذا من أجل ضمان التكفل الأمثل والفعال للخدمات العمومية وتنمية منسجمة للأقاليم.

1-6 الصعوبات المسجلة في إطار وضع حيز التنفيذ مشروع العنونة (RNA):

- ✓ غياب تسمية العديد من الفضاءات العمومية، على غرار الأماكن والشوارع والمباني العمومية، عند الانطلاق في العملية سنة 2014؛
- ✓ صعوبات في تحديد مختلف المرافق العمومية للدولة، على غرار مصالح، سونلغاز، البريد، المياه، النظام العام، الأملاك العقارية ومصالح الإستعجالات،...الخ
- ✓ صعوبات في تحديد مواقع مختلف المرافق العمومية الموجهة للمواطنين؛
- ✓ صعوبات في تدخلات مختلف الفاعلين والشركاء من القطاعين العام والخاص؛

الخلاصة:

من خلال البرامج الاستثمارية الكبرى التي قامت بها الدولة الجزائرية في السنوات الماضية، ورفعها لتحدي الانعاش الاقتصادي والاجتماعي شعارا لها أثناء الثلاثة سنوات الأخيرة، وسعيها لتجسيد رؤية الجزائر الجديدة، وبناءًا على تشخيص واقع التنمية وعوائقه، نرى أن الجزائر قطعت أشواطا لابأس بها في مسار التنمية ، وذلك من خلال الأرقام والإحصائيات المقدمة والمؤشرات الإيجابية التي تم عرضها في دراستنا، وفي جميع القطاعات والمجالات، إلا أنه، ورغم ذلك، لايزال المشوار طويل نوعا ما للوصول إلى المعايير الدولية التي توصي بها المنظمات العالمية .

وعليه فإن من **نتائج هذه الدراسة** هو التأكيد على أنه حان الوقت إلى عودة الجماعات المحلية إلى دورها الجواري الأصلي، والتفكير بجدية في استرجاع الثقة بين المواطن والإدارة، وتجسيد لامركزية حقيقة في تسيير الشؤون العامة من شأنها أن تكون محركا للتنمية، كما يمكنها أن تساعد في تحسين نوعية الخدمات العمومية وزيادة كفاءة أداء الإدارة المركزية والمحلية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، من خلال منح المزيد من الصلاحيات إلى الجماعات المحلية ودعمها في تنفيذ مهامها الرقابي لعمل الإدارة المحلية ومتابعتها.

التوصيات والاقتراحات:

- ✓ الحد من الفوارق الإقليمية، من خلال انتهاج مقاربة شاملة وهادفة إلى التدخل السريع والمضبوط والمرن في المناطق الأكثر هشاشة، وصياغة مشاريع مدمجة ذات بعد اجتماعي وثقافي واقتصادي باشراك المعنيين، أي المواطنين المتأثرين؛

- ✓ إنعاش نسق التنمية المحلية باقتراح حلول لمختلف الاختلالات، وجعلها قائمة على تكريس اللامركزية، العمل القطاعي المشترك، الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد؛
- ✓ الارساء لإدارة مشبعة بالأخلاقيات المهنية تعمل من أجل الصالح العام؛
- ✓ وجوب اعتماد عصرنة الإدارة وتطوير المرافق العامة على أسس علمية تسمح بضمان الكفاءة لنشاطاتها وجعلها مواكبة للتطورات الحاصلة في مختلف المجالات؛
- ✓ ترقية القدرة التنافسية الإقليمية القائمة على تثمين أكبر للموارد والمؤهلات المحلية، على أساس زيادة تنمية الموارد والإمكانيات المحلية؛
- ✓ تجسيد الإدارة الإلكترونية ومواكبة الحداثة من خلال تطوير الحلول الذكية؛
- ✓ تسهيل عملية الاستثمار وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية؛
- ✓ تفعيل النشاطات الاقتصادية المنتجة حيث ينتظر من الجماعات المحلية تطوير دور اقتصادي أكثر فاعلية ومواجهة التحديات التنموية، **لا سيما فيما يتعلق بما يلي:**
- ✓ ارساء نظام ملائم للمالية والضرائب المحلية؛
- ✓ تثمين موارد الممتلكات المحلية، استرجاعها واستغلالها بحكمة؛
- ✓ تسيير اقتصادي واجتماعي مسؤول لمرافق عمومية عصرية وخدمات ذات جودة.

قائمة المصادر والمراجع

- السيدة: مديرة الحكامة لولاية تلمسان. (22-26 ماي2022). ورشة تقييم مخرجات العملية النموذجية لمشروع المرجع الوطني للعنونة. المدرسة الوطنية لمهندسي المدينة، تلمسان ، الجزائر.
- الوتار. (2008). الملامح التخطيطية لتحقيق أفاق التنمية المستدامة . عمان،الأردن .
- بركات، و زايدي. (2012). الحوكمة الجديدة ومحاربة الفساد والرشوة كشروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وإفريقيا . الملتقى الوطني حول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، الجزائر (الصفحة 11).
- بن علي، و مهاوات. (2019). واقع إصلاح منظومة الجماعات المحلية بالجزائر في مجال تحقيق التنمية المحلية والمستدامة. مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الوادي ، المجلد 02.
- خليفة الفهداوي، و شريف أثير . (2008). الإدارة العامة المعاصرة من منظور الحاكمية (دراسة معرفية ومقاربة تأصيلية). مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية(الصفحة 16).
- سعدي سندس. (2006).أثر حوكمة الشركات في التدقيق الداخلي ، بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد العراق.
- شعبان .(2007) .الحكم الصالح الرشيد والتنمية المستدامة.
- محمد زين الدين. (2008). الحكامة مقاربة ابستمولوجية في المفهوم والسياق. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والإقتصاد(الصفحة 31).

- محيميد أم كفاح عباس. (2021). تفعيل استراتجية التنمية المحلية في إطار الحوكمة(رؤية استراتجية). مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 17.
- مداخلة السيد: أيمن عبد الرحمان، الوزير الأول. (25-26 سبتمبر2022). إنعاش إقتصادي،توازن إقليمي وعدالة إجتماعية . قصر الأمم نادي الصنوبر ، الجزائر .
- مداخلة السيد: كمال بلجود. (25-26 سبتمبر 2021). إنعاش إقتصادي، توازن إقليمي وعدالة إجتماعية. (وزير الداخلية والجماعات المحلية) قصر الأمم نادي الصنوبر، الجزائر.
- موقع مجرة. (2022). المفاهيم الإدارية للحوكمة. تم الاسترداد من https://hbrarabic.com